تكامل الاستراتيجية التنموية والسياسة الخارجية على ضوء التجربة الصينية (1949-2012).

د. فاطمة الزهراء حشاني -جامعة المسيلة.
د. توفيق حكيمي -جامعة عنابة

ملخص:

تتطلع هذه الدراسة الى توضيح طبيعة العلاقة التي تربط السياسة الخارجية بالمشروع التنموي للدولة، ويأخذ بالمثال الصيني للتأكيد على اهمية انخراط جميع انشطة الدولة وعلى رأسها السياسة الخارجية في تحقيق الغايات التنموية لدول العالم الثالث، سيَّما وأن التعاون الدولي وتنسيق الجهود التنموية- وهي الوظائف التقليدية التي تضطلع بها السياسة الخارجية- اضحت مسائل ضرورية في عالم لم يعد ممكنا فيه بناء التنمية اعتمادا على الذات.

وعلى ضوء التجربة التنموية الصينية، تشدد هذه الدراسة على ان مسار التنمية الوطنية لا يمكن ضمان نجاحه بدون تهيئة العناصر الخارجية المساعدة له، وتبرز في هذا السياق مسألة ربط اهداف السياسة الخارجية بالغايات التنموية للدولة، سواء من خلال تحسين صورة البلد كوجهة استثمارية، او من خلال عملها على ضمان بيئة مستقرة ومسالمة بالشكل الذي يضمن تركيزا اكبر على جهود التنمية الداخلية.

Abstract:

This study looks to clarify the nature of the relationship between the foreign policy and the development project of any country. It also takes the Chinese example to emphasize the importance of the involvement of all state activities, especially foreign policy, in achieving the development goals of the developing countries, Because international cooperation and the coordination of development efforts – which are the traditional functions of foreign policy - have become essential in a world in which development can no longer be built on self-reliance.

In the light of China's development experience, this study emphasizes that the path of national development can not be guaranteed without the creation of suitable external elements. In

this context, the issue of linking foreign policy objectives to the development goals of the State is highlighted, either by improving the image of the country as an investment destination, or by working to ensure a stable and peaceful environment in such a way as to ensure greater focus on internal development efforts.

مقدمة:

لم تحظى العلاقة بين التنمية والسياسة الخارجية باهتمام كاف في ادبيات التنمية الاقتصادية وتحليل السياسة الخارجية على حد سواء، فرغم اهمية الدور الذي تؤديه السياسة الخارجية في تعزيز فرص نجاح المشروع الانمائي الوطني، إلا ان مراجعة ما كتب في الموضوع؛ تكشف قلة ما كتب حول الطريقة التي تؤثر من خلالها سلوكات الدولة تجاه محيطها الخارجي على مستوى معيشة مواطنيها، ومن هنا تبرز الحاجة الى تفسير المكاسب التي يمكن تحقيقها للبيئة الداخلية عبر وسائل السياسة الخارجية سيما في الدول النامية

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل بشأن الطريقة التي تساعد من خلالها السياسة الخارجية في تعزيز فرص نجاح الاستراتيجية الانمائية الوطنية، وتفترض استعصاء معضلة التنمية كمسألة اعقد من ان تعالج من خلال تركيز جهود الدولة بشكل كامل على العناصر الداخلية، ومن ثم تأخذ السياسة الخارجية على عاتقها عبء توفير الشروط الخارجية المطلوبة لإنجاح مشروع التنمية الوطني، أي تكييف توجهات وأهداف السياسة الخارجية مع متطلبات الاستراتيجية التنموية عبر مراحلها المختلفة، طالما تم النظر الى السياسة الخارجية كاستمرار للسياسة الداخلية.

يقدم العنصر الأول من هذا المقال مختلف الاليات التي ترتبط من خلالها السياسة الخارجية بالتنمية من الناحية النظرية، وتختبر العناصر اللاحقة علاقة التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية والعملية التنموية في مرحلتين مختلفتين من تاريخ الصين المعاصر، بمعنى السعي لفهم العلاقة التي وقفت وراء التحول الدراماتيكي في واقع التنمية في هذا البلد بالتزامن مع تحول مماثل في نهج

السياسة الخارجية الصينية، وهو الفهم الذي يمكن توظيفه في دراسة حالات اخرى في الدول النامية.

أولا: علاقة السياسة الخارجية بالإستراتيجية التنموية:

يحيل تعريف التنمية - كجملة من العمليات التي تمكن من توحيد جهود الافراد والحكومات لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات-[1] المهتمين الى حجم المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة لتحقيق تلك الغاية، وقد اثبتت دراسة للمفكر الامريكي **الكسندر جيرشينكرون** A. Gerschenkron (1961) أن هناك صلة قوية بين الواقع الاقتصادي ومستوى الدور الذي يتعين ان تلعبه الدولة لتعزيز التنمية، فكلما كان البلد اكثر تخلفا، كلما زاد الدور الذي يتعين ان تلعبه الدولة لتحقيق اهدافها التنموية.[2]

وعلى هذا الاساس، تشدد ادبيات التنمية الاقتصادية على اهمية رفع الجهود الحكومية بشكل يتخطى مستوى التحدي التنموي، ويتضمن ذلك انخراط مجمل انشطة وفواعل السلطة السياسية في خدمة الهدف الاسمى المتمثل في التنمية، ومن هنا يبرز اسهام السياسة الخارجية - كنشاط سياسي تحتكره الدولة- في خدمة استراتيجية التنمية المنتهجة، وذلك من خلال توجهها الى تهيئة الشروط الخارجية التي تعزز فرص نجاحها، سيما ما تعلق بتأمين الموارد وتقديم البلد في صورة جذابة للاستثمارات الاجنبية وتوفير مناخ اقليمي سلمي ومستقر.

وقد اهتمت دراسات عديدة بتحليل العلاقة القائمة بين السياسة الخارجية والتنمية في حالات عديدة مرتبطة بدول العالم الثالث أساسا، سواء بفعل دورها الحاسم في تحقيق اهداف الاستراتيجيات التنموية، او بفعل استحالة تحقيق هذه الاخيرة من خلال آلية الاعتماد على الذات، وكما ثبت في حالات عديدة، هناك فرص حقيقة لتلبية المتطلبات التنموية الداخلية من خلال التكامل وبالاعتماد على الدول الاخرى، كما اظهرت ذلك تجارب الاتحاد الاوروبي والبرازيل وتركيا والصين، وهي مسالة تقع على عاتق السياسة الخارجية في المقام الاول.

عند استحضار دور السياسة الخارجية في تحقيق التنمية، يقسم الباحثون السياسة الخارجية الى مجالين كبيرين هما الاقتصاد والسياسة، ومن ثم يقومون بدراسة الطريقة التي يؤثر من خلالها هذان المجالان على التنمية الداخلية للبلد، فعند التعامل مع المجال الاقتصادي للسياسة الخارجية، تبرز اهمية هذه الاخيرة في نسج علاقات تجارية تنسجم مع الغايات التنموية للبلد، وفي رسم صورة ايجابية عن الدولة فيما يتعلق بالتفاوض حول المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن ثم استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في حين يضطلع الشق السياسي من السياسة الخارجية بتهيئة الارضية الملائمة لعمل العناصر السابقة، ويشمل ذلك التعاون الدولي، حق اكتشاف والوصول الى الموارد، وتقدير الاحتمالات الدولية.[3]

آليات اسهام السياسة الخارجية في تحقيق التنمية:

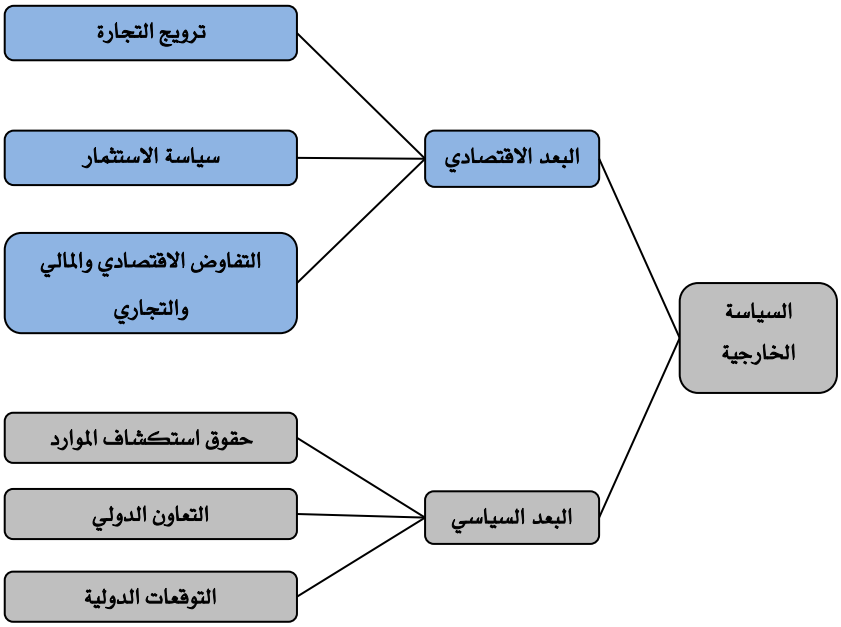

المصدر: Alexandre Piffero Spohr & André Luiz Reis da Silva, Foreign Policy's Role in Promoting Development: the Brazilian and Turkish Cases, op, Cit. p.160

يعرض الشكل السابق النموذج الذي وضعه الباحثان البرازيليان **اندري لويس دا سيلفا** و**الكسندر سبوهر** لتفسير الطريقة التي تؤثر من خلالها السياسة الخارجية في المشروع التنموي للدولة، فانتهاج سياسة تجارية منفتحة يعزز النمو الاقتصادي في الغالب سواء من خلال رفع حجم الصادرات، او من خلال حزمة الاجراءات التي تنتهجها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، كما تضطلع السياسة الخارجية بمهمة استقطاب الاستثمار الاجنبي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في المراحل المبكرة من عملية التنمية، او في توسيع الاستثمار الوطني في الخارج، في حين تتولى السياسة الخارجية عبر آلية التفاوض تهيئة الظروف الاقتصادية والمالية الدولية للإستراتيجية التنموية الوطنية.[4]

يضطلع الشق السياسي من السياسة الخارجية بتوفير الظروف التي تسمح بالاستغلال الامثل لمقومات نجاح الاستراتيجية التنموية، سواء من خلال النضال ضد الممارسات التجارية غير العادلة، او من خلال تحسين صورة البلد في الخارج والرفع من قدراته التفاوضية في المحافل الاقتصادية الدولية، الى جانب دورها التقليدي في تعزيز فرص التعاون والتفاهم مع الدول الاخرى، بما يسمح بتبادل التجارب الاقتصادية ونقل الخبرات والتكنولوجيا التي تنعكس بشكل ايجابي على استراتيجية التنمية المنتهجة.

يستهدف الجزء التالي من هذا المقال فحص الصلة المفترضة بين السياسة الخارجية والمشروع التنموي الوطني على ضوء تجربة "الاصلاح والانفتاح" التي انتهجتها القيادة الصينية بعد وفاة ماو، سيما رصد مظاهر الانعطاف في نهج السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بتغير اولويات القيادة الصينية الجديدة التي وضعت مسألة التنمية في قلب اهتمامها، وتظل حتى الان تجربة رائدة في تكريس جهود السياسة الخارجية لخدمة غاية التنمية.

ثانيا: مكانة التنمية في السياسة الخارجية الصينية:

كحالة جديرة بالدراسة، تقدم الصين مثالا فريدا لتأكيد الافتراضات السابقة بشأن الصلة المباشرة بين السياسة الخارجية والمشروع التنموي الوطني،

ورغم انها تمثل تجربة تنموية رائدة في العالم حاليا، تكشف المراجعة البسيطة لأبرز معالم السياسة الخارجية الصينية والوضع التنموي للبلد خلال محطات تاريخية معينة عن حالة انسجام كبير بين وضع التنمية او التخلف ونهج السياسة الخارجية المتبع.

سواء تعلق الامر بنهج السياسة الخارجية الصينية او بواقع التنمية في هذا البلد، يتم النظر الى تاريخ الصين الشيوعية عبر مرحلتين متمايزتين، اتسمت الاولى بتحكم فريق القيادة الماوية في مفاصل البلد اقتصاديا وسياسيا بالشكل الذي سبب ضررا لجهود التنمية الوطنية، وحدث ذلك بالتزامن مع عزلة الصين الدولية واندفاعها الثوري، وفي المقابل، حرصت القيادة ما بعد الماوية على التوجه نحو العالم الخارجي لتوفير الشروط المطلوبة لتنفيذ اجندتها التنموية، وسعت في كل مرة الى تبني معالم جديدة في السياسة الخارجية بشكل يستجيب للمتطلبات التنموية التي تقتضيها كل مرحلة.

أ. في مرحلة السياسة الخارجية الثورية 1949-1978:

طُبعت السياسة الخارجية الصينية طيلة فترة حكم ماو تسي تونغ بسعي بكين الحثيث لـ "تصدير الثورة" الى بلدان العالم الثالث، وظلت القيادة الصينية تنظر الى نفسها كمثال أعلى لمقاومة الامبريالية، ومن ثم فقد كان للبعدين السياسي والعسكري الاثر البالغ في توجيه السياسة الخارجية الصينية ورسم أهدافها، وجسدت هذه الاخيرة في صورة حماية الثورة وصيانة استقلال البلد.

اظهر انخراط الصين في الحرب الكورية بعد عام فقط على نجاح الثورة الصينية حجم الاندفاع الثوري لدى القيادة في بكين، وبعد مؤتمر باندونغ 1955، حرصت الصين على استغلال اعتراف دول العالم الثالث وحركات التحرر المشاركة بشرعية نظامها الشيوعي لتنصيب نفسها ك "زعيم لدول العالم الثالث"، وقدمت دعما ماديا وعسكريا لعدد من حركات التحرر في افريقيا وآسيا، كجزء من استراتيجيتها الرامية الى توسيع ودعم الجبهة العالمية المناهضة للاستعمار والامبريالية، [5] وبلغت السياسة الثورية الصينية ذروتها

خلال سنوات الستينيات عندما قام الحرس الاحمر بحرق السفارة البريطانية وإهانة الدبلوماسيين السوفييت في بكين.

وزيادة على الزخم الايديولوجي الذي يقف خلف مواقف وسلوكيات القيادة الصينية في تلك المرحلة، ساهمت العزلة الدولية التي فرضت على الصين في تعزيز توجهاتها الثورية الراديكالية، فقد وجدت الصين نفسها، بعد اعلان قيام الجمهورية الشعبية عام 1949، على هامش النظام الدولي القائم، وآلت جميع مساعي الدبلوماسية الصينية خلال سنوات الخمسينات من اجل الانضمام الى مؤسسات النظام الدولي بالفشل، حيث رفضت طلبات انضمامها الى عدد من المنظمات الدولية الحكومية على غرار منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة الدولية للطيران المدني، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، واتحاد البريد العالمي [6] كما ظلت تايوان تحتفظ بمقعدها كممثل شرعي ووحيد للصين في الامم المتحدة.

ظل هدف صيانة سيادة البلد وحماية الثورة مصدر انشغال كبير للقيادة الصينية في تلك الفترة، ومع ذلك اتسم الخطاب الرسمي بسيادة معالم عديدة فيما يتصل بآليات تحقيق هذا الهدف، وتم على مدار ثلاثة عقود تبني استراتيجيات متباينة في السياسة الخارجية الصينية تعكس في مضمونها تقلب مواقف القيادة وتحولات السياق الخارجي، اي انها ظلت تعكس استجابة القيادة الصينية للبيئة الخارجية فقط، وظلت مسائل التنمية الداخلية خارج اهداف السياسة الخارجية الصينية.

وخلال هذه الفترة استندت الاستراتيجية الصينية الى النهج الاقتصادي السوفياتي مع الخطط الخماسية وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي لوضع قواعد البناء الاشتراكي صناعيا وزراعيا منذ الخطة الخمسية الاولى 1953-1957، غير ان "القفزة الكبرى الى الامام" (1958) سببت دمارا كبيرا للبنية الاقتصادية الصينية، حيث تم تهجير 20٪ من اليد العاملة من الزراعة الى الصناعة في المشروعات الصغيرة، [7] وتمثل الهدف حينها في دفع جميع فئات

الشعب للمشاركة فيها بكل قوة على الرغم من اضطرار الشعب الفقير لدفع ضريبة باهظة لتلك المشروعات، حيث وقعت اكبر مجاعة في تاريخ العالم الحديث قدر عدد ضحايا بين 16 و45 مليون صيني بين عامي 1958-1961.[8]

إجمالا، اتسمت السياسة الخارجية الصينية في عهد ماو باندفاعها الثوري، وبخلفيتها الايديولوجية وسيطرة الابعاد الامنية والعسكرية على أهدافها، [9] فقد اقتضت غاية حماية استقلال البلد وصون سيادته تأكيدا دائما على النهج الثوري لدى القيادة الصينية، فالصين من وجهة نظر ماو هي دولة ثورية يقع على عاتقها دعم الثورات في العالم، ويعكس ذلك قناعة راسخة لدى ماو في حتمية الحرب وضرورة الاعداد لها.[10]

على مدار ثلاثة عقود من حكم ماو، ظل شعار "الثورة العالمية" موجها رئيسيا للسياسة الخارجية الصينية، ومع ذلك، سعت القيادة الصينية الى استغلال التناقض الموجود بين القوتين العظمتين لتعزيز امنها وحماية استقلالها عبر انحيازها الى احد الطرفين أو التنقل بينهما حسب ما تمليه الظروف المتقلبة، ومع ذلك، حملت الاستراتيجية الاخيرة "جبهة موحدة واحدة" تحولا براغماتيا طفيفا لدى القيادة الصينية، وساهمت بشكل كبير في تطبيع العلاقات مع العالم الغربي، وهو ما نتج عنه تهيئة الارضية الملائمة لمباشرة نهج جديد في السياسة الخارجية الصينية بعد وفاة ماو احتلت مسائل التنمية حيزا هاما فيه.

ب. في مرحلة دبلوماسية التنمية والانفتاح: (منذ 1979)

فقدت الصين عام 1976 ابرز وجهين قياديين في مرحلة ما بعد الثورة بوفاة ماو تسي تونغ وتشو إن لاي، تبع ذلك دخول الصين في مرحلة انتقالية طبعها انقسام النخبة الشيوعية بين تيار متمسك بالنهج الماوي يقوده هوا قووفونغ Hua Guofeng خليفة ماو على رأس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وآخر يناصر فكرة الاصلاح والتغيير كان دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping ابرز وجوهه، [11] وبحلول عام 1979، كان نفوذ دينق شياو بينغ قد اتسع بشكل

كبير ليصبح الشخصية القيادية الاقوى رغم انه لم يكن يشغل اي من المناصب الثلاثة الكبرى في النظام الصيني- رئيس الدولة، الامين العام للحزب الشيوعي، رئيس الوزراء.[12]

سمح الوضع الجديد لدينغ بتنفيذ اجندة واسعة من الاصلاحات التي وضعت التنمية الاقتصادية في قلب استراتيجية الحزب الشيوعي، وشهدت الصين خلال هذه الفترة تحولات عميقة على صعيد سياساتها الداخلية والخارجية، فعلاوة عن التخلي عن عدد من المبادئ الرئيسية التي ظلت موجها هاما للسياسة الخارجية الصينية خلال فترة حكم ماو، تم اقرار مراجعة شاملة لأولويات القيادة الصينية سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فتراجع دور الاعتبارات الثورية، وتصدر موضوع التنمية الاقتصادية أولويات القيادة الصينية الجديدة التي حملت ماو و"عصابة الاربعة" مسؤولية المآسي التي سببتها الثورة الثقافية.[13]

دفع الانعطاف الحاد في نهج القيادة الصينية – سيما بعد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في سبتمبر 1982- الى اطلاق المهتمين بالشأن الصيني وصف "الثورة الثانية" على هذه التحولات، [14] ففي خطابه الافتتاحي امام المؤتمر الثاني عشر للحزب، حدد دينق الخطوط العريضة لإستراتيجيته قائلا: "...لدفع التحديث الاشتراكي، وللكفاح من اجل وحدة الصين سيما عودة تايوان الى الوطن الام، ولمعارضة الهيمنة والعمل على صيانة السلم العالمي، هذه هي المهام الرئيسية لشعبنا خلال الثمانينيات، البناء الاقتصادي يقع في قلب هذه المهام، انه اساس حل مشاكلنا الداخلية والخارجية".[15]

ادركت القيادة الجديدة في وقت مبكر بأن تحقيق غاية التنمية الداخلية يستلزم بيئة خارجية مسالمة ومستقرة، [16] فأسقطت الصين خيار الثورة العالمية من على رأس اجندة سياستها الخارجية، وساد طابع الاعتدال والانفتاح خطاب وممارسات السياسة الخارجية في عهد دينغ وخلفائه، ويعكس ذلك تحولا كبيرا في إدراكات القيادة الصينية للبيئة الخارجية، فبخلاف ماو، الذي آمن بالحرب والثورة، وضع دينغ قضايا السلام والتنمية في مقام الحرب والثورة عند

ماو، وقد عبر عن قناعته هذه بقوله "السلام والتنمية هما المسألتان العالقتان في عالم اليوم".(17)

برهن عقد الثمانينيات عن براعة فلسفة دينغ في تهيئة العناصر الخارجية التي احتاجت اليها الصين لتنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية، وفي تكيفها مع الظروف الدولية والداخلية الصعبة التي مرت بها الصين دون التخلي عن نهج الاصلاح والانفتاح، بل عمدت في ظل ظروف كهذه الى تحوير المعالم الرئيسية لخطابها الرسمي والتأكيد على خيارها الاستراتيجي، فقد ظل نهج دينغ معلما رئيسيا في السياسة الخارجية الصينية في عهد خليفتيه جيانغ زيمين وهو جنتاو، وفي نفس الوقت حرصت كل قيادة على تبني خطاب متميز يعمل على توجيه استراتيجية التنمية والانفتاح، ويستجيب للضغوط التي تمليها التحولات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية، سيما تلك التي فرضتها احداث تيان آنمن، وانتهاء الحرب الباردة، والشك الدولي بشأن مضامين تنامي القوة الصينية، وتمثلت هذه المبادئ في ما يلي:

1. دبلوماسية مستقلة ومسالمة: 1982-1989:

باشرت القيادة الصينية استراتيجية التنمية والانفتاح بشعار دبلوماسية مستقلة ومسالمة (دولي جيجيو دا هوبين وايتياو) 独立支柱的和平外交، ورغم ان مسألتي حماية السيادة والاستقلالية قد ظلتا هدفا رئيسيا لقادة الصين، إلا انها تحمل دلالة خاصة في عهد دينغ، فقد أعيد التأكيد عليها في اعقاب استراتيجية ماو لمناهضة "التحريفية" السوفياتية عبر التقارب مع الولايات المتحدة، ففي عهد التنمية والانفتاح، لم تعد الصين تحت وصاية أي من القوتين العظمتين وتمد يدها الى جميع دول العالم، وكما صرح بذلك دينق"...الاستقلال والاعتماد المتبادل كانا وسيظلان دوما قاعدتنا الاساسية... وفي الوقت الذي نثمن فيه نحن الشعب الصيني صداقاتنا وتعاوننا مع الدول الاخرى والشعوب الاخرى... لا يمكن لأي بلد أجنبي أن يتوقع أن تكون الصين تابعة له".(18)

2. اخفاء القدرات وكسب الوقت 1989-1996:

فرضت تبعات احداث تيان آنمن اعادة تكييف استراتيجية السياسة الخارجية الصينية، فقد اعاقت العزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضتها القوى الغربية جهود الاصلاح والانفتاح، وجاءت استجابة القيادة الصينية لهذه الضغوط في شكل اعادة النظر في سقف طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، وعرف هذا النهج تحت مسمى استراتيجية "اخفاء القدرات وكسب الوقت" (تان غوانغ يان غهوي 韬光养晦)، وقد عبر دينغ عن سياسته الجديدة في سبتمبر 1989 بقوله: "يمكن تلخيص وجهات نظري حول الوضع الدولي في ثلاث جمل. أولا، يجب أن نراقب الوضع بهدوء. ثانيا، يجب أن نتمسك بقواعدنا، ثالثا، يجب أن نعمل بهدوء. أن لا نكون قليلي الصبر، لأنه ليس من الجيد ان نكون قليلي الصبر، يجب أن نكون هادئين، هادئين وهادئين ثانية، ونزج بأنفسنا بهدوء في عمل جدي لتحقيق شيء ما، شيء ما من اجل الصين".[19]

على مدار السنوات التالية، تم تطوير استراتيجية "اخفاء القدرات وكسب الوقت" لتتحول من استجابة ظرفية لتبعات احداث تيان آنمن الى مسار استراتيجي للسياسة الخارجية الصينية على المدى البعيد، سيما في ظل بروز مؤشرات قوية على نجاح استراتيجية الانفتاح في تحقيق الاهداف الاقتصادية المرسومة، ولحاجة الصين الى تشتيت انظار القوى الاجنبية بعيدا عنها لاستكمال مقتضيات تنميتها الداخلية، [20] فتم تحوير استراتيجية "اخفاء القدرات" لتعرف لاحقا بـ "**استراتيجية الحروف الـ24**"، قياسا بالحروف الصينية الاربعة والعشرين التي تلخص مضامين هذه الاستراتيجية (**冷静**观察, 站稳脚跟, 沉着应付, 韬光**养**晦, 善于守拙, 绝不当头) وتعني: "راقب الوضع بهدوء، حصّن موقعنا، تعامل مع الظروف بروية، اخفي قدراتنا وانتظر فرصتنا، كن بارعا في التواري عن الأنظار، ولا تطالب بالقيادة مطلقا".[21]

في واقع الأمر، عكست استراتيجية "اخفاء القدرات" براعة القيادة الصينية في ادراك الظروف الدولية التي صاحبت أحداث تيان آنمن، سيما منها التحولات الاستراتيجية الحاصلة في العالم مع قرب انتهاء الحرب الباردة، فقد برهنت هذه الاستراتيجية على حرص الصينيين على استغلال كل الفرص المتاحة لمواصلة مسار التحديث والاصلاح، اي تنفيذ استراتيجية التنمية التي رسمها دينغ بطريقة غير تواجهية وعبر التعاون مع كل الدول دون استثناء، وفي نفس الوقت الحرص على تفادي كل ما من شأنه اثارة قلق الاطراف الخارجية حول نوايا الصين، سيما تفادي الصدام مع الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

بعد انتهاء حقبة دينغ عمليا بوفاته عام 1997، حرصت القيادات الصينية المتعاقبة على تكملة المسار الاستراتيجي الذي تولى دينغ صياغته، فقد اشتدت الحاجة الى اقناع الاخرين بتمسك الصين بنهج التنمية السلمية في وقت بدأ فيه تنامي اطروحة "التهديد الصيني" في اليابان والولايات المتحدة، سيما في ظل المؤشرات القوية التي كانت توحي بتحول الصين الى قوة اقتصادية وتجارية وعسكرية، لكن القيادات الجديدة، من جيانغ تسي مين الى شي جين بينغ، ضمنت استراتيجية دينغ معالم جديدة لجعلها اكثر انسجاما مع المساقات الداخلية والخارجية، وكانت كل اضافة لهذه الاستراتيجية اكثر طموحا من سابقاتها.[22]

3. التنمية والسلام في عالم متعدد الأقطاب: 1996-2002

أيقض التدخل العسكري الامريكي في مضيق تايوان في اعقاب أزمة عام 1996 مخاوف القيادة الصينية بشأن مخاطر الأولية الأمريكية، وأصبحت الدعوة الى عالم متعدد الاقطاب جزءا هاما من استراتيجية التنمية والسلام في عهد الرئيس جيانغ زيمين، فإلى جانب مصطلحي التنمية والسلام، تضمن الخطاب الرسمي والإعلامي الصيني انتقادات كثيرة للهيمنة الامريكية، وتوجهت الصين بشكل حثيث نحو التقارب مع القوى الكبرى التي تقاسمها نفس الهدف، ونتج عن ذلك ابرام اتفاق للشراكة الاستراتيجية مع فرنسا عام

1996، ومع روسيا عام 1997، [23] وكانت الدعوة الى عالم متعدد الاقطاب دافعا جوهريا وراء هذا التقارب.

شهدت هذه المرحلة تأسيس "منظمة شانغهاي للتعاون" كغطاء للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني الاقليمي في جوان 2001، واشتركت الصين مع روسيا ودول آسيا الوسطى في الترويج لفكرة تعدد وتنوع الحضارات، كما عارضت مخطط الدفاع الصاروخي الذي باشرت به ادارة بوش الابن، لكن حدة المعارضة الصينية للهيمنة الامريكية خفت بشكل كبير بعد احداث 11 سبتمبر، كنتيجة لانخراط الصين في الجهود الدولية لمحاربة الارهاب، [24] وانعكس ذلك ايجابا على العلاقات الصينية الامريكية مع نهاية عهدة الرئيس زيمين.[25]

4. "صعود الصين السلمي" و"عالم متآلف":

ادخل الجيل الرابع من القيادة الصينية (2002-2012) الى السياسة الخارجية تصورين استراتيجيين هما "الصعود السلمي" و"عالم متآلف"، وجاءا كرد فعل على تنامي اطروحة "التهديد الصيني" في العالم الغربي، [26] في الوقت الذي شهدت فيه الصين تحولات اقتصادية وعسكرية كبيرة، فقد اصبحت خلال هذه المرحلة ثاني اكبر قوة اقتصادية عام 2009، واكبر قوة صناعية وتجارية في العالم، وتحوز اكبر احتياطي من العملات الاجنبية، [27] ومن ثم جاء هذان التصوران للتأكيد على التزام الصين بنهج التنمية السلمية، وحرصها على توفير بيئة خارجية ملائمة لتنفيذ غايات التنمية الداخلية والإقليمية.

ظهر التصور الاول "الصعود السلمي" للمرة الاولى في منتدى الـ "**بو آو**" Boao Forum •عام 2003 في خطاب لتشينغ بيجيان نائب رئيس المدرسة المركزية للحزب التابعة للحزب الشيوعي الصيني، وتولى الرئيس هوجنتاو ورئيس الوزراء وين جيباو فيما بعد الترويج لهذا التصور في العديد من المناسبات الدبلوماسية،[28] قدم تشينغ التوجه الجديد بقوله:

" ستكون الأمة الصينية خلال العقود القليلة القادمة منشغلة بتأمين حياة كريمة لشعبها...حتى الآن كانت رؤوس الأموال والتكنولوجيا والموارد المحصلة بالطرق السلمية هي التي تقف وراء بروز الصين... وسيقود صعود الصين السلمي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي، وتمثل ساكنتها سوقا متنامية لبقية العالم...التنمية في الصين تعتمد على السلام العالمي- السلام الذي يتعزز هو الاخر بنمو الصين".[29]

تترجم مضامين تصور "الصعود السلمي" عمليا في ثلاثة خطوط رئيسية: تعددية الاطراف، الدبلوماسية الاقتصادية، وحسن الجوار، [30] وقد تمخض عن تبني هذا المفهوم منذ البداية جدل كبير في اوساط النخب السياسية والفكرية الصينية حول النتائج العكسية التي قد يثيرها هذا الشعار بفعل الأصداء السلبية التي قد يحملها مصطلح "الصعود"، فقد انتهى الأمر باعتماد شعار "النهضة السلمية" Peaceful development بضغط من القوميين المحافظين وعلى رأسهم جيانغ زي مين.[31]

ركزت القيادة الصينية جهودها في السنوات التالية في الترويج لهذا الخيار الاستراتيجي، وفي هذا السياق أكد لوه لين تشيوان سفير الصين لدى ايرلندا في تدخل أمام معهد الشؤون الدولية والأوروبية أن التنمية السلمية للصين انفصلت عن النمط التقليدي الذي تسعى فيه القوى الصاعدة إلى الهيمنة، مشددا على "أن طريق التنمية السلمية الذي اتخذته الصين خيار من التقاليد التاريخية والثقافية الصينية الموروثة التي تتمثل في الوحدة دون التماثل ولا يجب أن تفعل بالآخرين ما لا ترغب في أن يفعله الآخرون بك"، مضيفا " طريق التنمية السلمية الذي اتخذته الصين خيار تم تحديده وفقا للظروف الوطنية الأساسية للصين وخيار يمثل الاتجاه العالمي. وقد أثبتت ممارسة عدة عقود انه خيار صحيح ولا يوجد لدينا سبب لتغييره".[32]

كنتيجة لفشل اطروحة "الصعود.التنمية السلمية" في ترك بصمة ايجابية في الخطاب الدولي تجاه مضامين الصعود الصيني، [33] طرح الرئيس الصيني هو جنتاو التصور الثاني "عالم متآلف" أو "عالم متناغم" في خطاب له بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الامم المتحدة في 15 سبتمبر 2005، ضمّنه مقاربته

الجديدة في السياسة الخارجية "سوف نتبع سياسة خارجية مستقلة ومسالمة ونتمسك بثبات بنهج التنمية السلمية وإستراتيجية الانفتاح والنفع المتبادل، وسنطور علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والدفع قدما نحو بناء عالم متناغم من السلام الدائم والرخاء المشترك" [34] .

تم نشر تفاصيل هذه المقاربة في "ورقة بيضاء" حملت عنوان "طريق التنمية السلمية للصين" في ذات العام، وأعاد الرئيس هو جنتاو التأكيد على ذات المقاربة خلال الاجتماع الـ 17 للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني في اكتوبر 2007، [35] وشكلت النقاط الأربع- التعاون متعدد الاطراف من اجل الامن الجماعي، التعاون المتشرك على اساس قاعدة رابح - رابح من اجل الرفاه المشترك، التعايش بين الحضارات وتعزيز الحوار والتبادل بينها، اصلاح الامم المتحدة لتعزيز قدرتها على صيانة الامن العالمي- الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الصينية في السنوات الخمس الاخيرة من حكمه لتحقيق غاية العالم المتناغم.

وقفت حزمة من الدوافع وراء تبني تصور "عالم متناغم" كأرضية رئيسية للسياسة الخارجية، فقد سعت القيادة الصينية الى استيعاب انتقادها كـ"قوة غير مسؤولة"Non-responsable power أو كـ"راكب بالمجان" Free rider من خلال تجسيد رغبتها في مزيد من الانفتاح على العالم، وفي تقديم رؤيتها وتصورها لآليات تحقيق السلام العالمي، ويعكس ذلك فهما جديدا من قبل القادة الصينيين لمكانة بلدهم في النظام الدولي وللأدوار التي يتعين تحملها كقوة مسؤولة، وهو ما يعني تراجعا جزئيا عن نهج دينغ المتحفظ في مسألة الانخراط في الشأن الدولي، كنتيجة لإدراك القيادة الصينية في عهد هو جنتاو بأن سياسة الإحجام عن الانغماس في الشأن الدولي لم تعد سياسة ملائمة في ظل معطيات القوة التي اصبحت عليها الصين، وبالنظر الى حاجة الصين الى الدخول في مرحلة جديدة من التنمية، وهي التوجه العالمي بعد ثلاث عقود من الانفتاح. [36]

الخاتمة:

تعد مسائل التنمية معضلة حقيقية لكثير من دول العالم الثالث وتحد اكبر من ان يعالج بالجهود والمقومات الداخلية للدولة الواحدة، فوضع التنمية كهدف استراتيجي يستلزم تكاثف مجمل الوحدات الفاعلة في الدولة لتحقيقه وتهيئة عناصر نجاحه داخليا وخارجيا، ويقع ثقل المسؤولية على الدولة في المقام الاول سواء في تخطيط العملية التنموية وإعداد المقومات البشرية والمادية لإنجاحها، او في تهيئة مناخ اقليمي ودولي يؤثر ايجابا على مشروع التنمية الوطني.

في هذا الإطار، يعزى اخفاق جهود التنمية في عدد من دول العالم الثالث الى عوامل ذات منشأ خارجي، فصورة البلد سياسيا واقتصاديا في النظام الدولي تلعب دورا ايجابيا او سلبيا في نيل ثقة المستثمرين الاجانب والمؤسسات المالية الدولية، وهي الصورة التي تعتمد على سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، حيث يقع على عاتق دبلوماسية الدولة تأمين بيئة اقليمية مسالمة ومستقرة لتفادي الدخول في تنافس امني من شأنه هدر طاقاتها البشرية المادية، وكذا للعمل على تعزيز قدرتها التفاوضية بشأن القيود التجارية ونقل التكنولوجيا وتقسيم العمل القائم.

وكما تظهره تجربة الصين بعد عام 1978، جاء تبني سياسة الاصلاح والانفتاح نتيجة ادراك القيادة الجديدة حينها استحالة نجاح الاستراتيجية التنموية دون تغيير نهج السياسة الخارجية المتسم بالاندفاع الثوري والعدائية تجاه محيطها الدولي، فحلت التنمية محل تصدير الثورة في سلم اولويات السياسة الخارجية الصينية، وعملت الدبلوماسية الصينية على مدى العقود الثلاثة اللاحقة على توفير الشروط الخارجية لنجاح تجربتها التنموية سواء من خلال سياسة "الباب المفتوح" او من خلال التأكيد على الطبيعة السلمية لسياستها الخارجية.

ومع التحولات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة التي تمخضت عن نجاح التجربة التنموية الصينية، بدت السياسة الخارجية لهذا البلد اكثر حرصا على اسناد جهود التنمية الداخلية عبر تبديد مخاوف القوى الاقليمية والدولية من

الاثار الجيوستراتيجية لتعاظم القوة الصينية، وفي هذا الاطار، تبنت القيادات الصينية المتعاقبة عددا من المبادئ التوجيهية لسياستها الخارجية تتوافق مع المتطلبات التنموية لكل مرحلة من جهة، ومع تحولات الموقف الدولي من مسارها التنموي من جهة ثانية دون المساس بنهج التنمية السلمية على مدار اربعة عقود.

هوامش البحث:

(1) محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث1999)، ص. 18.

(2) Alexandre Piffero Spohr & André Luiz Reis da Silva, "Foreign Policy's Role in Promoting Development: the Brazilian and Turkish Cases", **Contexto international**. Vol.39, No.1 (Jan./Apr. 2017), p.159.

(3) **Ibid**, p. 159-160.

(4) **Ibid**, p. 160.

(5) Jeffrey A. Bader, "How Xi Jinping Sees the World…and Why", *Foreign Policy at Brookings,* Asian Working Group Paper No. 2 (February, 2016) p.03.

(6) Yu Yongding, "The G20 and China: A Chinese Perspective", *China & World Economy*, Vol. 13, No. 1, 2005, p.05.

(7) Anton Cheremukhin et al, "The Economy of People's Republic of China from 1953*", NBER Working Paper*, No. 21397, Issued in July 2015, p.12.

(8) Xin Menget al, "The Institutional Causes of China's Great Famine, 1959–1961", *Review of Economic Studies, no.82* (2015), p. 1568.

(9) *Joseph Yu-Shek Cheng, Franklin Wakung Zhan, "*Chinese Foreign Relation Strategies Under Mao and Deng: A Systematic and Comparative Analysis", *Philippine*. *Journal* of *Third World Studies,* Vol 14, No 3 (1999). *p..104*

(10)Ibid, p.105

(11) Raviprasad Narayanan, "The Politics of Reform in China: Deng, Jiang and Hu", *Strategic Analysis*, Vol. 30, No. 2, Apr-Jun 2006, pp. 332-333.

(12) David Wen-Wei Chang, **China Under Deng Xiaoping Political and Economic Reform** (Macmillan Publishers Limited, 1988), p.33

(13) آرشي براون، **خرافة الزعيم القوي القيادة السياسية في العصر الحديث**، (الرياض، العبيكان للنشر، 2017)، ص 226

(14) Xi-Qing Gao, "Hoarding, China's Second Revolution: Reform After Mao", *Fordham International Law Journal*, Volume 11, Issue 4 1987, p.904

(15) *Joseph Yu-Shek Cheng, Franklin Wakung Zhan, Op, Cit. p 101.*

(16) Yu Yongding, Op, Cit. p.04.

(17) *Joseph Yu-Shek Cheng, Franklin Wakung Zhan, Op, Cit. p 106.*

(18) *Ibid, p.99-100.*

(19) Ezra F. Vogel, **Deng Xiaoping and the Transformation of China** (Harvard University Press, 2011), p.646.

(20) Hsin-Huang Michael Hsiao and Cheng-yi Li, "The rise of China An overall assessment", in Hsin-Huang Michael Hsiao and Cheng-yi Lin (eds), **Rise of China: Beijing's strategies and implications for the Asia-Pacific,** (NY: Routledge, 2009), p.05

(21) John P. Geis II and Blaine Holt, "Harmonious Society"Rise of the New China", **Strategic Studies Quarterly**, Winter 2009, p.81.

(22) Ibid, p.81.

(23) *Joseph Yu-Shek Cheng, Franklin Wakung Zhan, Op, Cit. p.102.*

(24) Yoshihumi Nakai, "Foreign Policy of the Post-Jiang Zemin Era", **China's New Leadership**, No.36 (2003), p.32.33.

(25) روس تيريل (مترجما) **الامبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة**، (المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 325.

(26) Masako Ikegami, "China's grand strategy of"peaceful rise A prelude to a new Cold War? ", in Hsin-Huang Michael Hsiao & Cheng-yi Lin, Op, Cit. p.21.

(27) Wayene Morrison, **China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the U.S.**, (Washington, DC: Congressional Research Service, 2014), p.II.

• منظمة غير حكومية تنظم منتدى سنويا لرجال الأعمال والساسة والأكاديميين لمناقشة المسائل العالمية وخصوصا الصينية والآسيوية، يرى فيه البعض استنساخا لمنتدى دافوس السويسري.

(28) Masako Ikegami, Op, Cit. p.21.

(29) Amitai Etzioni, "Is China a responsible stakeholder?", **International Affairs**, Vol. 87, No. 3, 2011, p 541.

(30) Masako Ikegami, Op, Cit. p.21

(31) Tsai Tung-Chieh et al, China's foreign policy in Southeast Asia: Harmonious worldview and its impact on good neighbor diplomacy, **Journal of Contemporary Eastern Asia**, Vol. 10, No.1, (April/May 2011), p 27

(32) صحيفة الشعب اليومية اونلاين: " سفير صيني: نهضة الصين تمثل فرصة وليس تهديدا"، تم الاسترجاع بتاريخ: 2012/11/28، على الرابط:

http: //arabic.people.com.cn/31660/8037928.html

(33) Yongnian Zheng, Sow Keat Tok, "Harmonious Society'and 'Harmonious World': China's Policy Discourse under Hu Jintao". **China Policy Institute Briefing Series**, Issue 26, October.2007, p.09

(34) John P. Geis II & Blaine Holt, Op, Cit., p 85

(35) C. Fred Bergsten et al, China's rise: Challenges and Opportunities, (Peterson Institute for International Economics, 2008), p.50.

(36) Ibid, p.05.